

نعم المجدود الى الحامد فنسب الحامد هذا الوصف بالاقصد
 تعريف تلك النعمة به فيكون حده حتى لو قصد التعريف
 لم يكن حدها وهذه الذكورات تفصيل ما اعتبر في حقيقة الحمد
 والعبارة الفنية عن التفصيل هو قول الشارح الحمد هو
 الوصف الخ لأن قوله بالحصيل يتبادر منه ما يعجز حمله
 في العرف لافي اعتقاد الوصف وقوله على جهة التعظيم
 معناه على ما هو جهة ومنشأ التعظيم بحسب العرف وهي
 الحيل المحمود عليها كرسدك اليه قوله في تعريف الشكر
 وعلى النعمة خاصة والشريف لما حصل الجهة على معنى
 الطريقة اى على طريقة التعظيم وتوجه على ما وجه به
 الشارح قول صاحب الكافية القائل ما أسند اليه الفعل
 على جهة قيامه به حكم بعدم اشتماله التعريف في الحمد
 عليه ثم ما ذكره الشريف بعد كونه محلا لقب الحمد
 عليه لاننى بالمقصود الذى هو اشتراط التعظيم الاشكال
 بل ربما يكن أن يوجد خلاف المقصود لانه لا يلزم من
 كون الوصف على طريق التعظيم حصول التعظيم في الواقع
 بل يلزم كونه على طريقه فقط سواء قصد التعظيم في الواقع
 أو لا بل ربما يقصد هذا المعنى من مثل هذه العبارة
 كما في عبارة الكافية المقولة أيضا لانه قد يكون طريقة
 القيام في الفاعل ولا قيام في الحقيقة كما في لم يتم
 على ما صرح شراحها ثم التبادر من كلمة على المفيدة
 معنى المتابعة المستمرة بمعنى الباعثة هو كون مدخولها فقط
 بلهنا الوصف لاشئ سواء من الامراض والبواصت كما لا يخفى
 على الواقف على أسرار العربية وأما التعبير عن المجدود عليه
 بحجة التعظيم والتعجب فلاشارة اللطيفة الى ان الوصف

بل ربما يتبادر الى الوجود كون الشئ
 على جهة كون الشئ كونه في اللفظ
 على قدره ونحوه فقط وليس باللفظ
 ان يكون في الحقيقة كذلك

المذكور

وعمل الجليل على المجدود عليه والباء على النسبية تعطف لا يلزمه عاقل وما يتوهم في كلامه من المؤيدات كشراب يقيم بحسب الظاهر
 لكون التبادر منه كون صلة الوصف وحمله على طرف ما يتبادر سيما في التعريفات مستفيض جدا على انه لا يوجب دعوى ظهور عدم المدح دون المعنى اذ لا يخفى
 ان ذلك لا يوجب باليقين وايضا اذ حمل الجليل على المجدود عليه كان قوله ولم يعد مستدركا في البان اذ يبين في بيان عموم الحمد بحسب المتأمله الجليل نحو
 عليه ان كان المراد غيره بحسب وقدمه في التعريف وان كان المراد غيره بحسب اللغة كان الواجب ان يقال ولم يقم اى الجليل في التعريف بالشه اذا
 لا يحال تقسيم الوصف في مقابلة المنهجه على تقدير اعادة المجدود عليه من الجليل لانه اذا لم يكن الكلام بحسب اللفظ هو الوصف على الجليل ومقابلته
 اللغة وعرفنا قد لا يعنى في العبارة ان النسبية المجدود لانه فاسد فان شئت كما لا يخفى وايضا الحق كما سيشرح ان الجليل محمودة
 المذكور اما هو حده اذا كان في مقابلة امر هو منشأ
 التعظيم الظاهري والباطني فيفهم منه فرما وافجا اشتراط
 التعظيمين في الحمد فعلى هذا يكون جميع القيود المعترضة
 في صيغة مضموم الحمد والشرط الخارجة عنه مضموما
 من العبارة التعريف **قال** سيد الجاريد الحمد التامير لما
 كان الحيل اعلم ان الشارح رجع انه روجه كتب على
 شرحه حواشى لطيفة لسهيل مراده وحل اغلاقه وجعله
 تلميذا مولانا مبارك نيشا ولذلك نسب تارة اليه واخرى
 الى الشارح والآخر حواشى ما اخذ منها فلا بد ان تشير
 الى ما خذت كلامه لطهر لك ما اضاف اليه وهذا الكلام
 اعني تعليل تناول الحمد بقوله كما كان الخ المذكور في
 تلك الحواشى ايضا لكن التعريف اضاف اليه قوله ولم
 يقيد ايضا لا تمام التعليل لان تناول الجليل لا يستلزم
 عموم الحد اذ قيد الوصف بمقابلة النعمة وكذا عدم
 التقيد بالاستلزام اذ احتسب الجليل بالانعام لان
 التوميت بالانعام في مقابلة الصفات الكمالية الغير الانعامية
 مما يجده الذوق السليم والطبع المستقيم كما يوجب الوصف بحمل
 غير الانعام على آخر كذا لك بل التوميت بالانعام لا يتوقفا لا
 في مقابلة الصفات الانعامية وان كان يمكن ان يوصف بغير الانعام
 في مقابلة الانعام فظهر ان تناول الحمد لا يظهر لأبوجه
 الاثرين فالتمس بحدها تقصير فلا تكن من المتعريفين **قوله**
 من مكارم الاخلاق الخلق ما يصدر عنه الافعال بسهولة
 كسبيا كان او خلقا يملك عاما للاقتضاي وغيره والتعجب
 به لا يقتضى تناول الجليل لشقيه حتى يلزم سماحة التردية
 المذكور بعده على أنه يمكن ان يكون التردية لا شيقا

وان امكن فلا يخفى في ساحة فلازم
 ان يتوهم من خصومه بالنعمة فحوض
 المجدود عليه لانه كما ساءه وتولى ذلك
 ما لنا من ظهور عموم فظهر ان تناول الجليل
 له مدخل في ذلك الظهور سهو
 فتعريف الحمد بالانعام باى عن الشرح في
 المجدود عليه بعد تم تقسيم الوصف الى الانعام
 واد اخلاص هذا المانع يظهر من قولنا
 وفيها ان حرم يذكروا من حواشيه يستفيد
 من الظهور ويذكر في المانع فقط فان وقع ما نرى
 على التأييد في كلام الشارح حمل الجليل
 على المجدود عليه